المحاضرة الثالثة: التّنميط الاصطلاحي

تمهيد:

لقد كان للاهتمام المتزايد بموضوع المصطلح دافع قويٌّ للبحث عن وسائل وأساليب تمكن الدارسين من حسن اختيار المصطلحات بكيفية تقنية دقيقة تساعدهم على اختيار مصطلحات وتفضيلها على أخرى؛ فكان من نتائج هذا البحث ظهور أسلوب التَّنْميط الذي سنحاول التعرف عليه من عدة جوانب: من حيث المفهوم والأهداف والخصائص، والقواعد والمعايير والأهمية، ومحاولة معرفة العلاقة بينه وبين التوحيد.

فما هو التّنميط؟ وما هي خصائصه وأهدافه؟ وما هي أهم قواعده ومعاييره؟.

مفهوم التّنميط:

التّنْمِيط لغة: من النَّمط، حيث جاء في المعجم الوسيط "النَّمَطُ الطّريقة أو الأسلوب.

والنَّمَطُ: الجماعة من النّاس أَمْرُهُم واحد.

والنَّمَطُ: الصِّنْفُ أو النَّوْعُ أو الطِّرَازُ من الشّيء ، يُقَالُ: عندي متاعٌ من هذا النّمط".

التَّنْمِيط اصطلاحًا:

التّنميط مصطلحٌ مأخوذ من لغة الصِّناعة يفيد ضبط معيار المادة الصّناعية من جميع النّواحي: من حيث الجمال والمقياس المحدّد والمعيار الدّقيق وشروط الصّحة والسّلامة المطلوبة، أما التّنميط في علم المصطلح هو أن تُقِرَّ جهة مُعيّنة أو هيئة علمية وفنية منهجية يتمّ الاستناد إلى قوانينها في مسألة اختيار مصطلحات وتفضيلها على مصطلحات أخرى من قِبَلْ "هيئة معترف بها علميا أو فنّيا"،

فالتّنميط هو حسن اختيار المصطلحات العلمية، وتفضيلها على كلمات أو مصطلحات أخرى، بحيث يكون الاختيار قائما على ضوابط ومعايير.

أهداف التّنميط:

تهدف عملية التّنميط إلى ما يأتي:

1- ضرورة الالتزام بقواعد التّنميط ومعاييره وتجنّب الاعتباطية.

2- وضع مقاييس دقيقة لاختيار المصطلحات.

3- تجنب الفوضى المصطلحية.

ويمكن أن نجمل أهداف التّنميط في: "تجنّب الاعتباطية، ووضع مقاييس لاختيار المصطلحات مع تصنيف تلك المقاييس".

خصائص التّنميط:

من الخصائص التي وضعها الباحثون وعلى رأسهم الباحث التونسي رشاد الحمزاوي نذكر الآتي:

1- شمولية التّنميط: المقصود بالشمولية هنا هو توحيد عملية التّنميط وتطبيقها على جميع المصطلحات؛ حيث يُشترط في هذه القوانين أن تكون عامّة تُطَبَّقُ على جميع المصطلحات، ولا تكون مقتصرة على بعضها دون البعض الآخر.

2- الاستعانة بلُغة الأرقام: كأسلوب يعمل على تيسير عملية التّنميط وذلك بإعطاء كل مصطلح رقم خاص حتى لا يَلْتبس بغيره من المصطلحات الأخرى.

3- تجديد المصطلحات: لأنّ علم المصطلح عِلْمٌ مُتجدِّدٌ يحتاج إلى مصطلحات جديدة تواكب المفاهيم المستحدثة وتسايرها، لذلك وجب التّنبيه إلى أنّ عمليّة اختيار المصطلحات وتجديدها ينبغي أنْ يتمَّ بسرعة كبيرة حتى لا يحدث تجاوز لها.

4- عدم الاكتفاء بالتّوحيد: من خصائص التّنميط وشروطه عدم الاكتفاء بطرق التّوحيد وضرورة تجاوز طرائقه إلى أسلوب التّنميط، خاصة وأنّ طرق التّوحيد قد أثبتت نتائج محدودة، لهذا اتّجه البحث إلى أسلوب التّنميط كآلية مستحدثة قادرة على تقديم نتائج أفضل من تلك التي كان أسلوب التّوحيد يقدمها. مع الإشارة إلى أنّه قد يحدث أنْ تظهر أساليب أخرى يمكن الاعتماد عليها إذا اثبت التّنميط نتائج محدوديته. لأن العلم تراكمي ونتائجه في تطوُّر مستمر.

من المفيد الإشارة هنا إلى أنّ **عملية توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي تقوم على مبادئ** ذكرها الباحثون، وكانت على النحو الآتي:

1- الحرص على توفر مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يُشترط في المصطلح أنْ يستوعب كلّ معناه العلمي.

2- الاكتفاء بوضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في المجال العلمي الواحد.

3- الابتعاد عن تعدّد الدّلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللّفظ المختص على اللّفظ المشترك.

4- إحياء التراث العربي، وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.

5- اتّباع المنهج العالمي في اختيار المصطلحات العلمية ممّا يقتضي:

1 - مراعاة التّقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدّارسين.

2 - اعتماد التصنيف العشري الدّولي لتصنيف المصطلحات؛ حسب حقولها وفروعها.

3 - تقسيم المفاهيم واستكمالها وتجديدها وتعريفها وترتيبها، حسب كل حقل.

4 - اشتراك المتخصّصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

5 - مواصلة البحوث والدّراسات لتيسير الاتّصال، بدوام، بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6- اعتماد الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طِبقًا للترتيب الآتي: التراث، فـ التّوليد (لما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).

7- ضرورة تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8- تجنّب الكلمات العاميّة، إلا عند الاقتضاء، بشرط أنْ تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة وأنْ يُشَار إلى عاميّتها، بأن توضع بين قوسين، مثلا.

9- تفضيل الصّيغة الجزلة الواضحة، وتجنّب النّافر والمحظور من الألفاظ.

10- الميل إلى الكلمات التي تُتيح إمكانية الاشتقاق علة الكلمة التي لا تسمح به.

11- اختيار الكلمة المفردة وتفضيلها على الجملة، لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنّسبة، والإضافة، والتّنثية والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدّقيقة على الكلمة العامّة أو المبهمة، ومراعاة اتّفاق المصطلح العربيّ مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون التّقيُّد بالدّلالة اللّفظية للمصطلح الأجنبي.

13- تفضيل اللّفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصل بصفة أوضح، في حالة المترادفات أو القريبة من التّرادف.

14- تُفضّلُ الكلمة الشّائعة على الكلمة النّادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشّائع المتداول لتلك الكلمة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديدُ الدّلالة العلمية الدّقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللّفظ العلمي الذي يقابلها. ويَحْسُنُ عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع؛ أنْ تُجمع كلّ الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة، وتُعَالَج كلّها مجموعة واحدة.

16- مراعاة ما اتَّفق المختصّون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

17- التّعريب، عند الحاجة، وخاصّة المصطلحات ذات الصّيغة العالميّة، كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركّبات الكيميائية.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية، يراعى ما يأتي:

1 - ترجيح ما سهُل نُطقُهُ في رسم الألفاظ المعرّبة، عند اختلاف نُطقِها في اللّغات الأجنبية.

2 - التّغيير في شكله، حتى يصبح موافقا للصّيغة العربية ومستساغا.

3 - اعتبار المصطلح المعرّب عربيا، ويخضع لقواعد اللّغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنّحت، وتُستخدم فيه السّوابق واللّواحق، مع موافقته للصّيغة العربيّة.

4 - تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللّغات الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

5 - ضبط المصطلحات عامّة، والمعرّب منها خاصّة، بالشّكل، حِرْصا على صحّة نُطْقِهِ، ودقّة أدائه.

إنّ المتمعّن في هذه المبادئ الثّمانية عشر يلحظ دون عناء كبير قيمتها وأهميتها المنهجية، وهو الأمر الذي استحسنه عدد غير قليل من الباحثين يتقدّمهم فاضل ثامر مُبديا أسفه الشّديد بعدم التزام جامعة أخرى من الباحثين بتلك المبادئ.

قواعد اختيار المصطلح (معايير ومقاييس التّنميط الاصطلاحي):

يَفْتَرِضُ التّنميط عناصر كيفية تُحَدِّدُ قواعد الاختيار وعناصر كميّة تُتَرْجَمُ بالأرقام. وعموما للتّنميط أربعة معايير كيفية وأربعة مقاييس كمية حدّدها علماء المصطلح، وهي كما يأتي:

1- معايير كيفية:

أ- طبيعة المستعمل: يُعَدُّ شيوع المصطلح عند مستعمليه المعيار الأساس في مبدأ الكيف، وذلك بتحديد طبيعة مستعمل المصطلح، أهو من المختصّين وبالتالي يحظى المصطلح بالرضا والقبول، أم هو من عامّة النّاس فقط، وهنا تتضاءل إمكانية اعتماده. وعموما يعتمد هذا المبدأ على مدى رواج المصطلح بين المستعملين له أو عند عامّة النّاس أو عند المختصّين.

ب- سهولة التّلفظ: ويُقْصَدُ بها أن يكون اللّفظ سهلا ييسر عملية التّخاطب والتّواصل، فيستحسن ألّا يكون طويلا أو مُركّبا من جملة متنافرة عناصرها. يتحقّق هذا المبدأ عندما يُحْسَنُ اختيارا لألفاظ ذات الأصوات المتجانسة والأحرف القليلة التي يسهل التّعامل معها والتّلفّظ بها، بحيث يتمُّ تفضيلها على كلمات أخرى متنافرة أصواتها، وهكذا يحظى المصطلح بقيمة كلّما قلّت أحرفه، ويحدث العكس كلّما تضاعفت أحرفه، لأنّ في هذا ثقلا في التّداول، وفي ذلك سهولة ويُسر في الاستعمال.

ج- قلّة ميادين الاستعمال: وعن مبدأ هذا العنصر، فإنّها تُضبط بحسب الميادين التي يُوظَّفُ فيها المصطلح؛ حيث يتم اختيار المصطلح عندما تَقِلُّ ميادين استعماله، ويُفضّلُ على مصطلح تكثر ميادينه وتتشعّب.

د- المُحفّزات: المقصود بالمحفِّزات كلّ ما يحفّز مُستعمل اللّغة ويشجّعه على اختيار المصطلح من مُلاءمة، وبساطة البِناء، والبُعد عن التّكلّف والتّعقيد، وسهولة في التّلفظ.

هذه هي معايير التنميط كيفًا، أمّا عن مقاييسه من النّاحية الكميّة فيمكن توضيحها فيما يأتي:

2- مقاييس كميّة:

أ- كثرة المصادر: يتم اختيار المصطلح بناءً على عدد المصادر أو المراجع المثبتة له، حيث يتضاعف حظ المصطلح ويُفضّل على مصطلح آخر، كلّما كثر عدد المصادر اللّغوية التي تفضّله؛ فالمصطلح الذي تؤيّده خمسة مصادر أو مراجع -مثلا- يكون من نصيبه عشر نقاط، أمّا المصطلح المُؤيد من قبل أربعة مصادر يكون من نصيبه ثماني نقاط، وهكذا لا يزال حظ اختيار المصطلح يتضاءل ويتناقص كلّما قلّت المصادر والمراجع المثبتة له كما هي مبيّنة في:

الجدول رقم01:

المصادر والمراجع المثبتة للمصطلح	القيمة العددية للمصطلح
إذا كان عدد المصادر والمراجع خمسة	يقابلها 10 نقاط
إذا كان عدد المصادر والمراجع أربعة	يقابلها 08 نقاط
إذا كان عدد المصادر والمراجع ثلاثة	يقابلها 06 نقاط
إذا كان عدد المصادر والمراجع مصدران	يقابلها 04 نقاط
إذا كان عدد المصادر والمراجع مصدر أو مرجع واحد	يقابلها 02 نقطتان

ب- قلّة الأحرف: يُعدُّ هذا المقياس من الضّوابط المهمّة في اختيار المصطلح وتفضيله، إذْ يتمُّ اختيار المصطلح الذي تقلُّ عدد أحرفه، ويُفَضَّلُ على مصطلح كثرت حروفه، باعتبار مبدأ الجهد الأدنى مع ملاحظة أنّ الثلاثي مُفضَّلٌ في اللّغة العربية وهو ما أشار إليه سيبويه في "الكتاب"، عموما فعدد الحروف الأصول هي المقياس بالنّسبة لهذا العنصر؛ فالمصطلح الثلاثي تقابله ثماني نقاط أمّا الرُّباعي فلَهُ سِتُّ نقاط، وهكذا يقِلُّ حظُّ المصطلح من الاختيار كلّما زادت أحرفه مثلما هو مُبيَّنٌ في الجدول:

الجدول رقم02:

عدد أحرف المصطلح	القيمة العددية للمصطلح
إذا كان عدد أحرف المصطلح اثنين	يقابله 10 نقاط
إذا كان عدد أحرف المصطلح ثلاثة	يقابله 08 نقاط
إذا كان عدد أحرف المصطلح أربعة	يقابله 06 نقاط
إذا كان عدد أحرف المصطلح خمسة	يقابله 04 نقاط
إذا كان عدد أحرف المصطلح ستّة	يقابله 02 نقطتان

ج- قلة ميادين الاستعمال: يتمُّ اختيار المصطلح بحسب عدد الميادين العلمية والمعرفية، فكلّما قلّت عدد الميادين الموظّفة للمصطلح كلّما كان نصيبه من الاختيار أوفر من غيره، فالمصطلح الموظف في حقل معرفي واحد يتحصّل على عشر نقاط أمّا المصطلح الموظّف في ميدانين اثنين فيتحصّل على ثماني نقاط، وهكذا يكون للاستعمال الضّيق أهمية في اختيار المصطلح كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول رقم03:

الميادين الموظِّفة للمصطلح	القيمة العددية للمصطلح
إذا كان عدد الميادين الموظِّفة للمصطلح ميدانا واحدا	يقابلها 10 نقاط
إذا كان عدد الميادين الموظِّفة للمصطلح ميدانان	يقابلها 08 نقاط
إذا كان عدد الميادين الموظِّفة للمصطلح ثلاثة ميادين	يقابلها 06 نقاط
إذا كان عدد الميادين الموظِّفة للمصطلح أربعة ميادين	يقابلها 04 نقاط
إذا كان عدد الميادين الموظِّفة للمصطلح خمسة ميادين	يقابلها 02 نقطتان
إذا كان عدد الميادين الموظِّفة للمصطلح ستَّة ميادين أو أكثر	يقابلها 01 نقطة واحدة

د- إمكانية الاشتقاق: يتمُّ ضبط هذا المقياس بحسب إمكانية الاشتقاق؛ فالمصطلح الذي يكون قابلا للاشتقاق بشكل كبير يكون حظُّهُ من الاختيار أوفر من مصطلح تَقِلُّ إمكانية الاشتقاق منه؛ إذْ المصطلح الذي يتولّد منه عشر مشتقّات ينال عشر نقاط، أمّا المصطلح الذي يُشتقُّ منه تسعُ كلمات ينال تسع نقاط، وهكذا تقل حظوظ اختيار المصطلح كلّما قلت إمكانية الاشتقاق منه، مثلما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول رقم04:

عدد المشتقات	القيمة العددية للمصطلح
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 10 مشتقّات فأكثر	يقابلها 10 نقاط
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 09 مشتقّات	يقابلها 09 نقاط
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 08 مشتقّات	يقابلها 08 نقاط
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 07 مشتقّات	يقابلها 07 نقاط
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 06 مشتقّات	يقابلها 06 نقاط
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 05 مشتقّات	يقابلها 05 نقاط
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 04 مشتقّات	يقابلها 04 نقاط
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 03 مشتقّات	يقابلها 03 نقاط
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 02 مشتقّان	يقابلها 02 نقطتان
إذا كان عدد مشتقّات المصطلح 01 مشتقّ واحد	يقابلها 01 نقطة واحدة